

2014

## الحافظ ابن حبان والانتقادات الموجهة إلى توثيقه الرواة

Ziad Ozon

Jinan University, ozonzi@jinan.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinan>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

---

### Recommended Citation

Ozon, Ziad (2014) "الحافظ ابن حبان والانتقادات الموجهة إلى توثيقه الرواة," *Al Jinan الجنان*: Vol. 6 , Article 1.  
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinan/vol6/iss1/1>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al Jinan الجنان by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## الحافظ ابن حبان والانتقادات الموجهة إلى توثيقه للرواة

### ملخص البحث

لما كثر الأخذ والرد في قبول توثيق الحافظ ابن حبان، حتى كان كثير من المشتغلين في هذا العلم ينعنونه بالتساهل، أردت أن أتخص أسباب هذا الوصف، وأحاكمها إلى المعايير العلمية؛ لتتوصل بذلك إلى كلمة سواء في هذا الموضوع، فكان أن خلصت إلى النقاط الآتية:

1. تميز الحافظ ابن حبان وإبداعه وابتكاره.
2. صحيح أن ابن حبان خالف الجمهور بتوثيقه المجاهيل الذين لم يعرف فيهم جرح ولا تعديل، لكنه لم يقبل حديثهم بإطلاق، بل بضوابط وشروط.
3. أن الجمهور وإن لم يصرحوا بما ذهب إليه ابن حبان إلا أن عملهم موافق لقوله في التابعين وأتباعهم الذين اشتهرت الرواية عنهم (مجهول الحال)، ومن الملاحظ أن جل من وثقهم من المجاهيل هم من هاتين الطبقتين، على توسع منه فيمن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد عنه (مجهول العين).
4. أن ابن حبان اعتمد في كتابه (الثقات) على اعتبار أحاديث الرواة وسبر مروياتهم، ودعا مطالعي كتابه إلى الاعتبار أيضاً؛ من خلال دعوته إلى التأكد من توفر الشروط التي اشترطها لقبول رواية من ذكره في (الثقات)، فينبغي على من يقبل توثيقه أو يرده أن يكون على معرفة واسعة بالرجال وروياتهم، حتى يأخذ ما وافق الثقات ويترجى ما خالفهم.
5. أن من ذكرهم ابن حبان في (الثقات) ليسوا في رتبة واحدة؛ فمنهم من زكاهم، ومنهم من سكت عنهم، ومنهم من تكلم فيهم، كل ذلك على درجات شتى في التزكية والجرح، فيجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار.

## البحث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فهذه مقدمة أشير فيها إلى أسباب اختيار البحث، وأهميته، والدراسات السابقة عليه، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

### أسباب اختيار البحث:

مما دفعني إلى اختيار هذا البحث، أن فكرته مثيرة للاهتمام؛ نظراً لتعلقها بإمام من أئمة المتقدمين، ممن وُصف بأنه من عُقلاء الرجال، وممن أُثرى فنوناً متعددة في التصنيف الحديثي، ونظراً لما أثارته هذه الفكرة من انتقاد المحدثين لها، وتجاذب آرائهم فيها، عبر عصور متطاولة امتدت إلى عصرنا الحاضر.

### أهمية البحث:

لا يخفى ما في إثبات ثقة راوٍ أو جرحه من أثر كبير في قبول الحديث أو رده، وهنا تكمن أهمية البحث، وهذه غاية جلية تستحق منا النظر والتأمل، دون التسرع والتعسف في القبول أو الرد.

ثم إنَّ أيَّ جهدٍ مبذول في أيِّ ميدانٍ من ميادين العلوم لا بد أن يُعطى حقّه من التفكير في: بواعثه وأهدافه، وضوابطه وآثاره، قبل أن يُحكم عليه، وبذلك تزدهر العلوم، ويُحتضن الإبداع والابتكار.

### الدراسات السابقة:

لم أعر على دراسة سابقة مستقلة تصدت لهذا البحث، إلا ما كان من مناقشات في كتب مصطلح الحديث حول قيمة توثيق ابن حبان للراوي وتصحيحه لحديثه في أثناء الحديث عن مصادر الحديث الصحيح، وسوف أذكر خلاصتها ومناقشتها في ثنايا هذا البحث.

### أهداف البحث:

1. التعرف على سيرة الحافظ ابن حبان الشخصية والعلمية.
2. الوقوف على أهم الانتقادات التي وُجّهت إليه في توثيقه.
3. محاكمة هذه الانتقادات إلى المعايير العلمية.
4. التوصل إلى جملة من النتائج المستفادة من هذه الدراسة.

## منهج البحث:

١. يقوم منهجي في هذا البحث على الاستقراء والتحليل، بحيث أتبع النصوص والأفكار المتعلقة بموضوع البحث، وأرتبها وأحللها، بما يجعل منها وحدة متكاملة، يُحرر بها محل النزاع، وتُستنبط من خلالها النتائج.
٢. ذكرت الانتقاد الموجّه إلى ابن حبان، ثم بيّنت وجهة نظره في ذلك، ثم بيّنت وجهة نظر المنتقدين له، وأردفت ذلك بالمناقشة والتحليل.
٣. اعتمدت على المصادر الأصيلة في الموضوع، فانطلقت من كتب ابن حبان؛ لأعرف مُراداته وضوابطه وشروطه، وكذلك فعلت في نقل وجهة النظر الأخرى.

## خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمراجع. مقدمة: أشير فيها إلى أسباب اختيار البحث، وأهميته، والدراسات السابقة عليه، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: سيرة الحافظ ابن حبان الشخصية والعلمية:

المطلب الأول: سيرته الشخصية.

المطلب الثاني: سيرته العلمية.

المبحث الثاني: الانتقادات الموجّهة إلى توثيق الحافظ ابن حبان للرواة ومناقشتها:

المطلب الأول: توثيقه للمجاهيل.

المطلب الثاني: تساهله في ضبط الراوي.

المطلب الثالث: إدخاله أحياناً الرجل الواحد في (الثقات) و(المجروحين) معاً.

خاتمة: تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول

### سيرة الحافظ ابن حبان الشخصية والعلمية<sup>(١)</sup>

يجدر بي أن أعرف بمن أدرُسُ حُكم توثيقه، وهو الإمام الحافظ ابن حبان -رحمه الله تعالى-، وإن كان التعريف به يستحق بسطًا يليق بسيرته الحافلة والمميّزة، إلا أنني سأقتصر من ذلك على ما يتناسب مع حجم هذا البحث.

### المطلب الأول

#### سيرته الشخصية

اسمه ونسبه وكنيته: هو محمد بن حبان -بكسر الحاء<sup>(٢)</sup>- بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن شهيد بن هدية بن مرة بن سعد بن يزيد بن مرة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم<sup>(٣)</sup>، أبو حاتم، التميمي البُستي -بضم الباء الموحدة، وإسكان السين المهملة<sup>(٤)</sup>- الشافعي. فهو عربي الأصل، من بني تميم.

مولده ووفاته: اتفق من ترجم له على أنه -رحمه الله- توفّي سنة (٣٥٤هـ)، ومنهم من حدّد وقت الوفاة بالضبط، فقال: ليلة الجمعة لثمان بقين من شوال، ومنهم من حدّد مكان الوفاة أيضًا فقال: بـ (بُست)<sup>(٥)</sup>.

ولم يذكر أحد وقت ولادته إلا ما كان من ابن العماد الحنبلي<sup>(٦)</sup> (ت ١٠٨٩هـ)؛ فإنه قال: توفي بـ (بُست)، وهو في عُمر الثمانين، سنة (٣٥٤هـ). مما يشير إلى أنه على أقل تقدير من مواليد ٢٨٤هـ.

أسرته: لم يذكر من ترجم له شيئًا يتعلق بأسرته ونشأته، إلا أن طلبه المتأخّر للعلم، الذي أشار إليه الذهبي (ت ٧٤٨هـ) بقوله: «طلب العلم على رأس الثلاثمئة»<sup>(٧)</sup> أي وعمره أكثر من ست عشر سنة ما يشير إليه مولده المفترض-، يدل على أن أسرته لم يكن لها اشتغال بالعلم، وإلا لبكر به أهله إلى السماع والطلب، كشأن الأسر العلمية الشهيرة في مثل ذلك العصر.

١- أوفى من ترجم له ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في معجم البلدان ج ١/ص ٤١٥.٤١٩.

٢- طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١١٥/١.

٣- هكذا ساق نسبه ابن ماکولا (ت ٤٧٥هـ) في الإكمال ٢/٣١٧.٣١٦، وينظر بعض الخلاف في بعض الأسماء في معجم البلدان ٤١٥/١.

٤- الأنساب للسمعاني ١/٣٤٨.

٥- تاريخ الإسلام للذهبي ١١٢/٢٦، وطبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ٣/١٣٢.

٦- في شذرات الذهب ٢/١٦.

٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/٩٩.

## المطلب الثاني

### سيرته العلمية

رحلاته: على الرغم من طلب ابن حبان المتأخر نسبياً للعلم، إلا أنه ما إنَّ ابتدأ الطلبَ حتى كشف عن همّة عالية؛ إذ لم يكتف بالأخذ عن أهل بلده، بل جال في البلاد طويلاً وعرضاً، حتى ذكر له ياقوت الحمّوي<sup>(١)</sup> (ت ٦٢٦هـ) ما ينيف على أربعين بلداً دخلها وسمع من علمائها. وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «كتب بالشام والحجاز ومصر والعراق والجزيرة وخراسان»<sup>(٢)</sup>.

شيوخه وتلاميذه: كثرت شيوخ ابن حبان كثرةً بالغة، وأدرك الأئمة والعلماء والأسانيد العالية<sup>(٣)</sup>، حتى نقل ابنُ الصلاح (ت ٦٤٣هـ) عنه أنه قال في كتابه (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع): «علنا كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ، من إسبجباب إلى الإسكندرية»<sup>(٤)</sup>.

لكن أبرز أولئك الذين أثاروا في صياغته وتكوينه العلمي، شيخه ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، قال ياقوت الحمّوي (ت ٦٢٦هـ): «وأخذ فقه الحديث والفرض على معانيه عن إمام الأئمة أبي بكر ابن خزيمة، ولازمه، وتلمذ له»<sup>(٥)</sup>.

ولا عجب وقد حصل كلُّ هؤلاء الشيوخ أن يكثر الآخذون عنه، وكان من أبرزهم أبو عبد الله ابن منده (ت ٣٩٥هـ)، وأبو عبد الله ابن البيع الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)<sup>(٦)</sup>.

العلوم التي نبغ فيها: تألق ابن حبان في شتى ميادين العلوم؛ من حديث وفقه ولغة وطب وفلك وكلام، وشهد له بذلك القاصي والداني، حتى مبعضوه -لإثارته قضايا تتجاذب فيها الآراء ومردّها إلى علم الكلام والجدل-<sup>(٧)</sup> ومنهم يحيى بن عمار السجستاني (ت ٤٢٢هـ)؛ إذ قال: كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين<sup>(٨)</sup>.

١- في معجم البلدان ١/٤١٦، وأشار إلى طول رحلته ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) في الإكمال ٢/٣١٦، والسمعاني (ت ٥٦٢هـ) في الأنساب ١/٣٤٩، وابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في طبقات الفقهاء الشافعية ١/١١٧.

٢- ميزان الاعتدال ٦/٩٩.

٣- ينظر بعضهم في الإكمال ٢/٣١٦، وطبقات الفقهاء الشافعية ١/١١٦، وتاريخ الإسلام ٢٦/١١٢.

٤- طبقات الفقهاء الشافعية ١/١١٧.

٥- معجم البلدان ١/٤١٥.

٦- الأنساب ١/٣٤٩، وينظر: معجم البلدان ١/٤١٦، وتاريخ الإسلام ٢٦/١١٢.

٧- قال السيوطي (ت ٩١١هـ) في (تدريب الراوي) ١/١٠٩: حتى إنه منهم من نسبه إلى الزندقة، وكادوا يحكمون بقتله، ثم نُفي إلى سمرقند. اهـ قال ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) كما في شذرات الذهب ٣/١٦: له أوهام أنكرت، فطعن عليه بهفوة منه بدرت، ولها محمل لو قبلت. اهـ وقد بين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) هذا المحمل في كتابيه تاريخ الإسلام ٢٦/١١٢، وميزان الاعتدال ٦/٩٩-١٠٠.

٨- تاريخ الإسلام ٢٦/١١٢.

وقال تلميذه الحاكم (ت ٤٠٥هـ): كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ،  
ومن عقلاء الرجال<sup>(١)</sup>.

وقال ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ): مَنْ تَأَمَّلَ تصانيفه تَأَمَّلَ مَنْصِفِ، عِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ بَحْرًا  
فِي الْعُلُومِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): كان عارفاً بالطب والنجوم والكلام والفقه، رأساً في معرفة  
الحديث<sup>(٣)</sup>.

ونَعْتَهُ أَكْثَرَ مَنْ تَرْجَمَ لَهُ بِالْحَافِظِ.

ولما أَدَخَلْتُ لِقَبِ (الحافظ) فِي عِنْوَانِ بَحْثِي وَجِبَ عَلَيَّ أَنْ أُبَيِّنَ مَفْهُومَ هَذَا اللَّقْبِ عِنْدَ أَهْلِ  
هَذَا الشَّأْنِ؛ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْحِفْظِ الْمَطْلُوبِ لِمَنْ يُنْعَتُ بِذَلِكَ؟

• فَمَنْ قَائِلٌ: الْحَافِظُ هُوَ الَّذِي يَحْفَظُ مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ مَتَّأً وَإِسْنَادًا، وَلَوْ بَتَعَدُّ الطَّرِيقِ  
وَالْأَسَانِيدِ<sup>(٤)</sup>.

واعترض الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - على تقييد اللقب بشرط الحفظ لهذا العدد  
الهائل من الأحاديث، واستدل لذلك بأناس كثيرين ذكروا في طبقات الحُفَّازِ لَمْ يَصِلْ حِفْظُهُمْ  
إِلَى هَذَا الْحَدِّ، وَعَلَى رَأْسِ هَؤُلَاءِ كِبَارِ الْحُفَّازِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ  
السِّتَةُ الْمُكْتَبُونَ مِنَ الرَّوَايَةِ: أَبُو هُرَيْرَةَ (ت ٥٧ أو ٥٨ أو ٥٩هـ)، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ (ت ٩٢ أو ٩٣هـ)،  
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو (ت ٦٥هـ)، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ت بعد  
٧٠هـ)، وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ (ت ٥٧هـ)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا؛ إِذْ أَقْصَى مَا رُوِيَ عَنِ الْوَاحِدِ  
مِنْهُمْ دُونَ سِتَّةِ آلَافٍ حَدِيثًا<sup>(٥)</sup>.

• وَمَنْ مُخَفِّفٍ لِهَجْتِهِ بِقَوْلِهِ: الْحَافِظُ مَنْ أَحَاطَ عِلْمُهُ بِمِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ مَتَّأً وَإِسْنَادًا<sup>(٦)</sup>.

ويظهر لي -والله أعلم- أنه لا بد من التأكيد على ثلاث نقاط:

١- الأنساب ٣٤٩/١، وتاريخ الإسلام ١١٢/٢٦.

٢- معجم البلدان ٤١٥/١.

٣- ميزان الاعتدال ٩٩/٦.

٤- قاله المناوي (ت ١٠٢١هـ) في (شرح الشمائل النبوية) للترمذي، كما في رسالة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (أمراء المؤمنين في  
الحديث - ضمن مجموعة رسائل - ص ١٢٧).

٥- ينظر أمراء المؤمنين في الحديث ص ١٢٩-١٣٢.

٦- قاله الملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) في (شرح الشمائل النبوية) للترمذي، كما في رسالة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (أمراء  
المؤمنين في الحديث ص ١٢٧).

الأولى: أنه وُجد حقاً في تاريخنا حُفَاطُ أفذاذ، يَحِقُّ لنا أن نفاخر بين الأمم بما أُنزِلَ عنهم من محفوظات، من ذلك ما قاله أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ): كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، قيل له: وما يدريك؟ قال: ذَاكُرْتُهُ فَأَخَذْتُ عَلَيْهِ الْأَبْوَابَ<sup>(١)</sup>.

وقال البخاري (ت ٢٥٦هـ): أَحْفَظُ مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَمِئَتِي أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ<sup>(٢)</sup>.  
وقال إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ): أَحْفَظُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، كَأَنَّهَا نُصِبَ عَيْنِي<sup>(٣)</sup>.

الثانية: أن اللقب يجوزُه المرء على أهل زمانه؛ فالتقدير يختلف باختلاف الزمان، فعصر الصحابة والتابعين -مثلاً- لا يُقاس على عصر التدوين، الذي جُمعت فيه الأحاديث، وكثرت فيه الرجال، وتشعبت فيه الأسانيد، فلا شك أن محفوظات أهل عصر التدوين أكثر من محفوظات مَنْ سَبَقَهُمْ.

الثالثة: أنهم عندما يطلقون لقب الحافظ أو المحدث على شخص، يريدون المعرفة والإتقان قبل السرد، إذ قال عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ): الحفظ الإتقان<sup>(٤)</sup>. وقال غيره: الحفظ المعرفة<sup>(٥)</sup>.

ويلخص هذا الذي ذكرتُ ما قاله فتح الدين ابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ): وأما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواية، وأطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك، حتى عُرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه.

فإن توسع في ذلك حتى عُرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها، فهذا هو الحافظ.

وأما ما يُحكى عن بعض المتقدمين من قولهم: «كنا لا نَعُدُّ صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء» فذلك بحسب أزمئتهم<sup>(٦)</sup> اهـ.

- وظائفه: مارس ابن حبان وظائف متنوعة في حياته، منها الدنيوية كالقضاء؛ إذ وُلِّيَه بـ (سَمَرَقَنْد)<sup>(٧)</sup> و(نَسَا)<sup>(٨)</sup> وغيرها من المدن بخراسان. ومنها العلمية كالتدريس والتعليم؛

١- تاريخ بغداد (٤٢٠:٤١٩/٤)، وينظر تدريب الراوي (٤٠/١).

٢- سير أعلام النبلاء (٤١٥/١٢)، وينظر تدريب الراوي (٤٠/١).

٣- تاريخ بغداد (٣٥٢/٦)، وينظر تدريب الراوي (٤٢/١).

٤- تدريب الراوي (٣٩/١).

٥- المرجع السابق (٤٠/١).

٦- ينظر المرجع السابق (٣٨٣٧/١).

٧- الإكمال ٣١٦/٢، والأنساب ٣٤٩/١.

٨- تاريخ الإسلام ١١٢/٢٦، وطبقات الشافعية الكبرى (١٣٢/٣).



إذ تصدر للإملاء<sup>(١)</sup> بنيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاثمئة، واستملى عليه<sup>(٢)</sup> تلميذه أبو عبد الله الحاكم<sup>(٣)</sup>.

- آثاره العلمية: خلف ابن حبان آثاراً علمية جليلة، لا سيما في علوم الحديث، اتسمت بالجِدَّة والعمق والابتكار، حتى قال ابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ): خَرَجَ له من التصنيف في الحديث ما لم يُسَبَقِ إليه<sup>(٤)</sup>.

وعدَّ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) مما استحسنه منها أربعين مصنفاً، ما بين جزءٍ وثلاثين جزءاً، وذكر أن أكثرها فُقدت ودُرست، وألمح إلى أنها تكثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها، ثم عرّف بكتاب (الهداية إلى علم السنن) فقال: قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثاً ويترجم له، ثم يذكر من يتفرّد بذلك الحديث، ومن مفايد أي بلدٍ هو، ثم يذكر كل اسم في إسناده من الصحابة إلى شيخه، بما يعرف من نسبه ومولده وموته وكنيته وقبيلته وفضله وتيقُّظه، ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة، فإن عارضه خبرٌ ذكره وجمع بينهما، وإن تضادَّ لفظه في خبرٍ آخر تلطَّف للجمع بينهما، حتى يُعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معاً، وهذا من أنبل كتبه وأعزها<sup>(٥)</sup>.

وقد عرّف هو نفسه بكتاب آخر له في أثناء صحيحه<sup>(٦)</sup> ينبئك عن عقليته وطرائقه في التفكير، وهو كتاب (وصف الإيمان وشعبه)، فقال بعد أن ذكر حديث أبي هريرة: «الإيمان بضعٌ وسبعون شعبة»<sup>(٧)</sup>: تتبعت معنى هذا الحديث مدة، فجعلت أعد الطاعات، فإذا هي تزيد على هذا العدد شيئاً كثيراً، فرجعت إلى السنن، فعددت كل طاعة عدّها رسول الله صلى الله عليه وسلم من

١- المقصود بالإملاء في الاصطلاح الحديثي أن يتخذ المحدث يوماً معيناً في كل أسبوع يجتمع إليه طلاب الحديث بمحابرهم وأقلامهم وأوراقهم، فيملي عليهم الأحاديث بأسانيدهم ويبين لهم غريبه وعلله ومشكله، وهم يكتبون ما يملي عليهم، ثم يقابلون ما كتبوا بنسخة المحدث أو نظره لإصلاح ما فسد بزيغ القلم أو شرود الذهن. (الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه للدكتور بديع السيد اللحام ص ٢٣٠).

٢- عناصر مجالس الإملاء ثلاثة: المملي وهو المحدث الذي يملي الأحاديث بأسانيدِهِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. والمستملي وهو من يتخذ المملي ليبلغ الإملاء إلى من يُعد في الحلقة، وقد يتخذ المملي أكثر من مستمِّل إذا كثر عدد الحاضرين. والكاتب وهو طالب الحديث الذي يكتب ما يملي عليه. (ينظر أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني ص ٨٤).

٣- طبقات الفقهاء الشافعية ١/١١٧.

٤- المرجع السابق ١/١١٧.

٥- معجم البلدان ١/٤١٨٤١٧.

٦- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ترتيب علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٢٩هـ)، في كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، برقم (١٦٧).

٧- هذا لفظ مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان، برقم (٣٥).

الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسبعين، فرجعت إلى ما بين الدفتين من كلام ربنا وتلوتُه آيةً آيةً بالتدبر، وعددت كل طاعة عدها الله جل وعلا من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسبعين، فضممت الكتاب إلى السنن وأسقطت المُعاد منها، فإذا كل شيء عده الله جل وعلا من الإيمان في كتابه، وكل طاعة جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان في سننه تسع وسبعون شعبة لا يزيد عليها ولا ينقص منها شيء، فعلمت أن مراد النبي صلى الله عليه وسلم كان في الخبر أن الإيمان بضع وسبعون شعبة في الكتاب والسنن.

ونقل ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ). ذلك عنه في ترجمته في (طبقات الفقهاء الشافعية) (١)، وزاد أنه ذكر جميع ذلك في كتاب (وصف الإيمان وشعبه)، وبيّن أن رواية من روى «بضع وستون شعبة» (٢) أيضاً صحيحة؛ وذلك أن العرب تذكر الشيء عدداً ولا تريد نفي ما وراءه عنه، وله نظائر أوردتها في كتابه، منها أحاديث الإيمان والإسلام.

ناهيك عن صحيحه الذي ترتيبه مخترع، ليس على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا سماه (التقاسيم والأنواع)، والكشف منه عسر جداً، ولذلك رتبته ابن بَلْبَانَ الفارسي (ت ٧٣٩هـ) على الأبواب (٣).

وعلى الرغم من ذلك فقد انتقدت بعض استنباطاته الفقهية التي تَرَجَّمَ لها في صحيحه، وجَلَّ مَنْ لا مَعْقَبَ لحكمه سبحانه، فقال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): سلك مسلك شيخه ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) في استنباط فقه الحديث ونكته، وربما غلط في تصرفه الفلّط الفاحش على ما وجدته (٤). وأيده في انتقاده الذهبي (ت ٧٤٨هـ) أيضاً (٥).

ومما ذكر له من التصانيف أيضاً: كتاب (وصف الاتباع وبيان الابتداء)، وكتاب (معرفة القبلة)، وكتابي: الجرح (المجروحين)، والتعديل (الثقات)، و(المسند الصحيح)، و(التاريخ) (٦).

١- ١١٨/١.

٢- هذا لفظ البخاري في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، برقم (٩).

٣- تدريب الراوي ١/١٠٩.

٤- طبقات الفقهاء الشافعية ١/١١٦.

٥- ميزان الاعتدال ٦/٩٩.

٦- طبقات الفقهاء الشافعية ١/١١٨، وميزان الاعتدال ٦/٩٩، وتاريخ الإسلام ٢٦/١١٢، وطبقات الشافعية الكبرى ٣/١٣٢.

## المبحث الثاني

### الانتقادات الموجَّهة إلى توثيق الحافظ ابن حبان للرواة ومناقشتها

#### المطلب الأول:

#### توثيقه للمجاهيل

مِمَّا أَخَذَ عَلَى ابْنِ حَبَانَ تَوْثِيقَهُ لِلْمَجَاهِيلِ

والجهالة نوعان: جهالة عين، و جهالة حال، فَإِنَّ سُمِّيَ الرَّوَايِ وَانْفَرَدَ وَاحِدًا بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ وَلَمْ يُعْرِفْ فِيهِ جَرَحٌ وَلَا تَعْدِيلٌ فَهُوَ مَجْهُولُ الْعَيْنِ، وَإِنْ سُمِّيَ وَرَوَى عَنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا وَلَمْ يُعْرِفْ فِيهِ جَرَحٌ وَلَا تَعْدِيلٌ فَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ مُسْتَوْرٍ، وَلَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُمَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ حَتَّى يُوثَّقَا<sup>(١)</sup>.

أما ابن حبان فيوثقهما بشروط - كما سأبين -، والتوثيق - كما هو معلوم - هو التعديل للراوي، بما يفضي إلى الاحتجاج بخبره.

قال ابن حبان في مقدمة كتابه (الثقات): «العدلُ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ مِنْهُ الْجَرَحُ ضِدُّ التَّعْدِيلِ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِجَرَحِ فَهُوَ عَدْلٌ إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ ضِدَّهُ؛ إِذْ لَمْ يُكَلِّفِ النَّاسَ مِنَ النَّاسِ مَعْرِفَةَ مَا غَابَ عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا كَلَّفُوا الْحَكْمَ بِالظَّاهِرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ غَيْرِ الْمَغْيِبِ عَنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ ضِدَّهُ» قَيْدٌ مَهْمٌ، يَعْنِي أَنَّهُ مَا دَامَ الْمَجْهُولُ قَدْ سَلِمَ مِنَ الْجَرَحِ، وَكَانَ - كَمَا سَأَبِّينُ - كُلُّ مَنْ شِخْهُ وَتَلْمِيذُهُ بِالسَّنَدِ الْمُتَّصِلِ ثِقَةً أَوْ صِدْقًا، وَلَمْ يَأْتِ بِخَبَرٍ مُنْكَرٍ، فَهَذِهِ قِرَائِنٌ تَرَجَّحَ كَوْنُهُ ثِقَةً يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ هَذَا».

وهذا يُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِذَا وُجِدَ خَبَرٌ مُنْكَرٍ عَنْ وَاحِدٍ مِمَّنْ أَذْكَرَهُ فِي كِتَابِي هَذَا (أَي كِتَابِ الثَّقَاتِ)، فَإِنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ لَا يَنْفَكُ مِنْ إِحْدَى خَمْسِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الشَّيْخِ الَّذِي ذَكَرْتَ اسْمَهُ فِي كِتَابِي هَذَا فِي الْإِسْنَادِ رَجُلٌ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِخَبَرِهِ، أَوْ يَكُونَ دُونَهُ رَجُلٌ وَاهٍ لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِرَوَايَتِهِ، أَوْ الْخَبَرُ يَكُونُ مَرْسَلًا لَا يَلْزِمُنَا بِهِ الْحُجَّةُ، أَوْ يَكُونُ مُنْقَطِعًا لَا يَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ، أَوْ يَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلٌ مَدْلُوسٌ لَمْ يُبَيِّنْ سَمَاعَهُ فِي الْخَبَرِ مِنَ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ... فَكُلُّ مَنْ ذَكَرْتُهُ فِي كِتَابِي هَذَا إِذَا تَعَرَّى خَبَرُهُ عَنِ الْخِصَالِ الْخَمْسِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فَهُوَ عَدْلٌ يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ»<sup>(٣)</sup>.

فانظر كيف اشترط شروطاً في الخبر وشيخ الراوي وتلميذه، ولم يشترط في الراوي نفسه إلا أن يسلم من الجرح.

١- نزهة النظر ص ١٠٢، ١٠١.

٢- الثقات ١/ ١٢.

٣- المرجع السابق ١/ ١٢، ١٢٢.

ومن الأمثلة على ذلك، أنه ذكر في (الثقات) أيوب الأنصاري، وقال: «يروى عن سعيد بن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري مَنْ هو، ولا ابن مَنْ هو»<sup>(١)</sup>، ومن هذا حاله يُعدُّ مجهول العين عند الجمهور.

لكنه بمجرد أنه روى عن سعيد بن جبير الأسدي الكوفي، (ت ٩٥هـ)، وهو ثقة ثبت فقيه، روى له الجماعة<sup>(٢)</sup>. وروى عنه مهدي بن ميمون الأزدي المَعُولِي البصري، (ت ١٧٢هـ)، وهو ثقة، روى له الجماعة أيضاً<sup>(٣)</sup>. أوردته في (الثقات) مع أنه لم يعرفه.

وهذا ما عابه عليه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) فقال: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألفه؛ فإنه يذكر خلقاً ممن نصَّ أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٠هـ) وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة (ت ٢١١هـ)، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»<sup>(٤)</sup>. بل كذلك جهالة عينه باقية ما لم يرو عنه اثنان، - كما بيئته في أول المطلب -.

وقال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) عند ذكره كتاب (الثقات) لابن حبان: هو أحفل كتب الثقات، لكنه يُدرج فيهم مَنْ زالت جهالة عينه، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح، وذلك غير كافٍ في التوثيق عند الجمهور<sup>(٥)</sup>.

وقد بين الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) مذهب الجمهور في ذلك فقال: أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه. وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، واحتج بأن رواية العدل عن غيره تعديل له؛ إذ لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره، وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وُجد جماعة من العدول الثقات رَوَوْا عن قوم أحاديثٍ أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها

١- الثقات ٦/٦٠، وينظر كذلك الثقات ٤/٣١٨: سلمة يروي عن ابن عمر، روى عنه ابنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو ولا ابن من هو. والثقات ٦/١٤٦: جميل شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة روى عنه عبد الله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو. والثقات ٦/١٦٨: الحسن بن مسلم الهذلي يروي عن مكحول روى عنه شعبة، إن لم يكن ابن عمران فلا أدري من هو. والثقات ٦/١٧٨: حبيب الأعور يروي عن عروة بن الزبير روى عنه الزهري، إن لم يكن ابن هند ابن أسماء فلا أدري من هو.

٢- تقريب التهذيب ص ٢٢٤.

٣- الكاشف ٢/٣٠٠، وتقريب التهذيب ص ٥٤٨.

٤- لسان الميزان ١/١٤.

٥- فتح المغيث ٣/٣٤٧.

غير مَرَضِيَّة، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب!؟ مثل قول الشعبي (ت بعد ١٠٠هـ): حَدَّثني الحارث وكان كَذَّابًا. وقول الثوري (ت ١٦١هـ): حدثنا ثُوَيْر بن أبي فاختة وكان من أركان الكذب. وقول أحمد بن ملاعب (ت ٢٧٥هـ): حَدَّثنا مُحَمَّد بن إبراهيم وكان رافضياً. وقول أحمد بن الأزهر (ت ٢٦٣هـ): حدثنا بكر بن الشرود الصنعاني بصنعاء وكان قَدْرِيًّا داعية<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ):<sup>(٢)</sup> وقد روى هؤلاء كلُّهم في مواضع أُخِرَ عن سُمِّي ساكتين عن وصفهم بما وصفوهم به، فكيف يكون رواية العدل عن الرجل تعديلاً له!؟ لكن مَنْ عُرِفَ مِنْ حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وُصِفَ بكونه ثقةً عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة<sup>(٣)</sup> (ت ١٤١٧هـ): هذا الذي قاله ابن حجر ليس على إطلاقه بل هو أغلبي؛ إذ قد روى مالك وشعبة وغيرهما - ممن قيل فيهم ذلك - عن بعض الضعفاء والواهين<sup>(٤)</sup>.

قال الباحث: لكن واقع الأمر أن مذهب ابن حبان لا يقوم على أن (رواية العدل عن غيره تعديل له)؛ إذ هو لا يقبل حديث المجهول (في عرف الجمهور) بمجرد رواية عدل عنه مطلقاً، بل اشترط لذلك شروطاً: فما دام الراوي سَلِمَ من الجرح، ووقع بين ثقّتين، وجاء بخبر غير منكر، فهذه كلها - كما يرى - قرائن تُرَجِّحُ توثيقه، وقَبُولَ روايته.

ويبدو لي أنه على الرغم من مخالفة ابن حبان للجمهور في قبول رواية المجهول، إلا أن هناك جملة من النقاط يجب التنبُّه إليها، قبل أن ننتع ابن حبان بالتساهل، ونطرح توثيقه، وهي: أ- يجب التنبُّه إلى أن ابن حبان ليس من المتطفلين على هذا العلم، بل هو من المتقدمين فيه، وله فيه تصانيفٌ متنوعة ك (الثقات) و (المجروحين) و (الصحيح) وغيرها، وكلها تدل على طول باعه ووافر اطلاعه، وهو فوق ذلك من المعروفين في الإسراف في الجرح والتعنّت فيه<sup>(٥)</sup>.

ب- مما يقوِّي مذهب ابن حبان في توثيق المجاهيل ممن تحققت فيهم الشروط التي

١- الكفاية في علم الرواية ص ٩٠٨٨.

٢- لسان الميزان ١/ ١٤.

٣- في تعليقه على الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي ص ٣٢٧.

٤- ينظر للتوسع قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ٢٢٥، ٢١٦).

٥- وصفه بذلك الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في ميزانه، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في أكثر من كتاب له. (ينظر الرفع والتكميل ص ٢٧٥، ٢٧٩).

اشترطها ما ذكره الشيخ عبد الفتح أبو غدة (ت ١٤١٧هـ) من أن (سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرح ولم يأت بمنكر يُعدُّ توثيقاً له) <sup>(١)</sup> ونسب ذلك إلى جمهور النقاد المتأخرين مستدلاً بطرف مطوّل من كلامهم.

ومع ذلك نقول: إن الذي تطمئن إليه النفس، أن لا يُعدَّ هذا السكوت تعديلاً ولا تجهيلاً، إنما يُعدُّ قرينةً تقوي ذلك الراوي المسكوت عنه ما دام لم يأت بحديث مُنكر، فكيف إذا انضاف إلى تلك القرينة رواية ثقة عنه وروايته عن ثقة - كما اشترط ابن حبان - لا شك أنها تزيد ذلك الراوي قوة، وهو ما أكده ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في (الجرح والتعديل) <sup>(٢)</sup> فقال: «(باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه)، سألت أبي (ت ٢٧٠هـ) عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة ما يُقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوهِ روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه».

ج- قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في معرض كلامه عن المستور <sup>(٣)</sup>: احتج بروايته بعض الشافعيين، ومنهم الإمام سليم بن أيوب الرازي (ت ٤٤٧هـ)، ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعدّرت الخبرة الباطنة بهم <sup>(٤)</sup>.

والمقصود بهؤلاء الذين تقادم العهد بهم التابعون وأتباعهم، وقد تتبعنا من قال فيه ابن حبان (لا أدري من هو وذكر له شيخاً وتلميذاً ثقة، فوجدت أن جلهم من التابعين وأتباعهم؛ إذ عدة التابعين منهم اثنان وثلاثين رجلاً، وعدة أتباع التابعين عشرون رجلاً، أما عدة الطبقة التي تليهم فخمسة، مثال التابعين: الثقات (٣٧/٤): أبان شيخ، يروي عن أبي بن كعب، روى عنه محمد بن جحادة، لا أدري من هو ولا ابن من هو. وينظر كذلك الثقات (٣٩/٤)، ٦١، ٩٦، ١٢٦، ١٤٢، ١٤٣، ٢٣٨، ٢٦٥، ٣١٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦٣، ٣٨٤) (١٢٩/٥)، ١٤٣، ٢٠٧، ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٩٥، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٢، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٩، ٤٧٢، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٥٤). ومثال أتباع التابعين: الثقات (٦٠/٦): أيوب الأنصاري، يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو ولا ابن من هو. وينظر كذلك الثقات (٧١/٦)، ١٠٦، ١٤٦، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٨، ٢٢٢، ٢٣٨، ٢٤٩، ٣٣٠، ٣٧٢، ٤١٥، ٤٤٥) (١٢٨، ١٢٧/٧) (٥٣٥، ٣٠٠، ٢٢٣، ١٨٨، ١٢٨، ١٢٧/٧). ومثال من بعدهم: الثقات

١- في مبحث لطيف من تعليقه على الرفع والتكميل ص ٢٤٨، ٢٣٠.

٢- وذكره في الرفع والتكميل ص ٢٣١.

٣- وهو مجهول الحال الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُعرف فيه جرح ولا تعديل، كما بينت في أول المطلب.

٤- علوم الحديث ص ١١٢، ١١١.

(١٨/٤٢٠٤١): أحمد بن عبد الله الهمداني، يروي عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أيمن بن خريم بن فاتك قال: أبي وعمي شهدا بدرًا. روى عنه الحضرمي، إن لم يكن ابن أبي السفر فلا أدري من هو. وينظر كذلك الثقات (١٨/٢٤٣، ٢٤٤، ٤٢٤) (١٨٠/٩).

إذن لا يليق أن يُنعت ابن حبان بالتساهل، دون تأمل في صنيعه.

وقريب من قول ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) قول الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في (ميزان الاعتدال)<sup>(١)</sup>: مالك ابن الخير الزبّادي مصري، محله الصدق، يروي عن أبي قبيل عن عبادة مرفوعًا: «ليس منّا من لم يُبجّل كبيرنا»، روى عنه حيوة بن شريح. وهو من طبقتهم. وابن وهب وزيد بن الحُبّاب ورشدين، قال ابن القطان (ت ٦٢٨هـ): هو ممن لم تثبت عدالته. يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر عليه، أن حديثه صحيح. اهـ.

قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) معترضًا: وهذا الذي نسبته إلى الجمهور، لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم، هو حقٌّ في حقِّ من كان مشهورًا بطلب الحديث والانتساب إليه. كما هو مقرر في علوم الحديث. ثم إن قوله: «إن في رواية الصحيح عددًا كثيرًا... إلى آخره» مما يُنازع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر؛ لأن غالبهم معروفون بالثقة، إلا من خرّجا له في الاستشهاد، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

فانظر كيف ذهب الحافظ ابن حجر - رحمه الله - من حيث النتيجة إلى ما قاله الذهبي، ومن قبله ابن الصلاح!

لكن يُشكل على ذلك أن ابن حبان يوثق أيضًا من لم يُعرف إلا برواية راو واحد ثقة عنه، ولا شك أن هذا يكون توثيقه أخف ممن اشتهرت الرواية عنه بأن روى عنه اثنان فأكثر، ولعله كان يرى أن شروطه التي اشتراطها لقبول خبر من وثقه هي الضمانة الوحيدة لمنع وقوع الخلل.

د- ينبغي العلم أن ابن حبان لم يضع الذين ذكرهم في (الثقات) في رتبة واحدة، فقد يزكي الراوي فيصنفه بالضبط والإتقان ونحوه، فيقول: ثقة ثقة<sup>(٣)</sup>، أو: متقن جدًا<sup>(٤)</sup>، أو: ثقة<sup>(٥)</sup>،

١-٦٥/٦

٢- لسان الميزان ٣/٥.

٣- كما في الثقات ١٣٩/٦ ترجمة جعفر بن الحارث أبي الأشهب الواسطي.

٤- المرجع السابق ٨٦/٧ ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث بن عبد الله القرشي المدني.

٥- المرجع السابق ٢٥٢/٤ ترجمة زياد بن أنعم الشعباني.

أو: مستقيمٌ الحديثُ جدًّا<sup>(١)</sup>، أو: مستقيم الحديث<sup>(٢)</sup>، أو: مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور<sup>(٣)</sup>، أو: مستقيم الحديث إذا كان دونه ثقة<sup>(٤)</sup>.

وكثيراً ما يقول في الراوي: رديء الحفظ<sup>(٥)</sup>، أو: ليس من أهل الحديث الذين يحفظون<sup>(٦)</sup>، أو: يُخالِف ويخطئ<sup>(٧)</sup>، أو: يَهْم وَيُغْرِب<sup>(٨)</sup>، أو: يُخْطِئُ<sup>(٩)</sup>، أو: يُغْرِبُ<sup>(١٠)</sup>، أو: يخطئ وينفرد على عدالته<sup>(١١)</sup>، أو: ربّما أخطأ<sup>(١٢)</sup>. ويحدّد في كثير من الأحيان من أين يقع الخطأ في روايته: من روايته عن فلان: أو رواية فلان عنه، كما سبق في ترجمة أيوب بن سويد الرّملي الحاشية رقم ٨. وغير ذلك من الأحكام التي تدل على استقراره وتلقيبه، وهو في كل هذا يعتبر، ويفتح باب الاعتبار لمن يطالع كتابه، أن إذا تحققت الشروط التي اشترطها للراوي الثقة يكون حديثه حجةً، وليس الأمر على إطلاقه في كل من ذكرهم في (الثقات) وفي كل رواياتهم.

ولذلك قال الشيخ المعلمي -رحمه الله- (ت ١٢٨٦هـ): والتحقيق أن توثيقه على درجات: الأولى: أن يصرح به، كأن يقول «كان متقناً» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقلّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب

- 
- ١- المرجع السابق ٦/٢٠٠ ترجمة الربيع بن حيطان الدمشقي.
  - ٢- المرجع السابق ٦/٤٤١ ترجمة شداد بن عبد الرحمن من ولد شداد بن أوس.
  - ٣- المرجع السابق ٦/٣٠٢ ترجمة راشد بن كيسان أبي فزارة العبّسي.
  - ٤- المرجع السابق ٦/٢٩٢ ترجمة دُويد بن نافع القرشي.
  - ٥- المرجع السابق ٨/١٢٥ ترجمة أيوب بن سويد الرملي السيباني الحميري، قال: وكان رديء الحفظ، يُتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأن أخباره إذا سُبرت من غير رواية ابنه عنه وُجد أكثرها مستقيمةً.
  - ٦- المرجع السابق ٩/١٧٠ ترجمة منصور بن عمار القاصّ.
  - ٧- المرجع السابق ٨/٢٤ ترجمة أحمد بن يحيى الأحول مولى الأشعريين.
  - ٨- المرجع السابق ٨/٣٢٤ ترجمة صامت بن معاذ بن شعبة بن عقبة الجندي.
  - ٩- المرجع السابق ٦/١١٩ ترجمة بسام بن عبد الله الصّيرفي مولى عبد رب.
  - ١٠- المرجع السابق ٧/٢٠٩ ترجمة علي بن صالح المكي.
  - ١١- المرجع السابق ٩/٢١٨ ترجمة نصر بن العلاء الكتاني.
  - ١٢- المرجع السابق ٤/٢٢٤ ترجمة راشد بن نجيع الحِماني.



منها، والثالثة مقبولة، والرابعة سالحة، والخامسة لا يُؤمَّن فيها الخلل»<sup>(١)</sup>.

ولذلك لا يجوز أن يُهمَل توثيقه بالجملة تحت دعوى التساهل، بل يُنظر فيه ويتأمل. ومن هنا ترى الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) إذا ترجم لراوي (تهذيب التهذيب) وكان ممن ذكره ابن حبان في (الثقات) نَبّه على ذلك<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### تساهله في ضبط الراوي

ثم إن مما أخذ على ابن حبان أيضاً أنه لا يشترط في الراوي الثقة عنده ألا يكثرُ خطؤه، إنما يشترط فيه ألا يغلبَ خطؤه على صوابه، وهذا تساهل منه في شرط ضبط الراوي؛ إذ قال في مقدمة صحيحه: «ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه، فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط»<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما ذكره في ترجمة معقل بن عبيد الله الجزري، فقال: «مولى لبني عبس من أهل حرّان، كنيته أبو عبد الله، يروي عن عطاء والزهري، روى عنه الثوري والحسن بن محمد بن أعين وأهل بلده، مات سنة (١٦٦هـ)، وكان يُخطئ، لم يفحش خطؤه فيستحقُّ الترك، وإنما كان ذلك منه على حسب ما لا ينفك منه البشر، ولو ترك حديث من أخطأ من غير أن يفحش ذلك منه لوجب ترك حديث كل محدث في الدنيا؛ لأنهم كانوا يخطئون ولم يكونوا بمعصومين، بل يحتج بخبر من يخطئ ما لم يفحش ذلك منه، فإذا فحش حتى غلب على صوابه ترك حينئذ، ومتى ما علم الخطأ بعينه وأنه خالف فيه الثقات ترك ذلك الحديث بعينه واحتج بما سواه، هذا حكم المحدثين الذين كانوا يخطئون ولم يفحش ذلك منهم»<sup>(٤)</sup>.

وبسبب هذا وذاك قال ابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ) بعد كلامه على مستدرک الحاكم (ت ٤٠٥هـ) وأنه واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به: «ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان البستي»<sup>(٥)</sup>.

وقد بين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) أسباب نسبته إلى التساهل: من أنه غير متقيد بالمعدلين بل

١- التكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/٢٧٤٢٧٤٢٨.

٢- الرفع والتكميل ص ٢٢٢.٢٢٣.

٣- مقدمة صحيح ابن حبان ١/١٥٤.

٤- الثقات ٧/٤٩١.٤٩٢.

٥- علوم الحديث ص ٢٢.

ربما يخرج للمجهولين، - وقد سبق الكلام فيه-، وأنه يُدرج الحَسَن في الصحيح.

واعتدّر له على لسان شيخه ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) بقوله: إن كانت النسبة إلى التساهل باعتبار وجدان الحَسَن في صحيحه، فهي مُشاحّة في الاصطلاح؛ لأنه يسميه صحيحًا. وإن كانت باعتبار خفة شروطه؛ فإنه يُخرَج في الصحيح ما كان راويه ثقةً غير مدلس سمع ممن فوّه وسمع منه الآخذُ عنه ولا يكون هناك إرسالٌ ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كلُّ من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو عنده ثقة، وفي كتاب (الثقات) له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم من الثقات مَنْ لم يَعْرِف اصطلاحه، ولا اعتراض عليه؛ فإنه لا يُشاحُّ في ذلك<sup>(١)</sup>.

قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ). ويتأيد -أي كلام ابن حجر- بقول الحازمي (ت ٥٨٤هـ): ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم. وكذا قال العماد ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خيرٌ من المستدرِك بكثير وأنظف أسانيدًا ومتونًا.

ثم قال السخاوي: وعلى كل حال فلا بد من النظر؛ للتمييز، وكَم في كتاب ابن خزيمة أيضًا من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن<sup>(٢)</sup>.

قال الباحث: قول الحافظ ابن حجر: (لا اعتراض عليه) أي طبقًا لاصطلاحه؛ إذ شرط شرطًا ووفّى به، بخلاف الحاكم -كما قال السيوطي (ت ٩١١هـ)-<sup>(٣)</sup>، أما الاعتراض عليه بمخالفته مذهب الجمهور من التمييز بين الحسن والصحيح، وبين المعدل ومن لم يرد فيه جرح ولا تعديل، فهو وارد، بل اعترض عليه فيه ابن حجر نفسه. كما سلف..، وإن كان قد سبق تفصيله، وأنه لا يعمل به بإطلاق.

### المطلب الثالث

#### إدخاله أحيانًا الرجل الواحد في (الثقات) و(المجروحين) معًا

ومن الانتقادات التي وُجّهت إلى ابن حبان أيضًا أنه ربما يذكر في (الثقات) من أدخله في (المجروحين)، إما سهوًا أو غير ذلك، قال ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ): «ذكر في كتاب (الثقات) خلقًا كثيرًا، ثم أعاد ذكرهم في (المجروحين)، وبَيَّن ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، أو من تغيُّر اجتهاده»<sup>(٤)</sup>.

١- فتح المغيث ١/٣٧٠.

٢- المرجع السابق ١/٣٧٠.

٣- تدريب الراوي ١/١٠٨.

٤- الصارم المنكي على نحر ابن السبكي ص ١٤١، وينظر فتح المغيث ٣/٣٤٧.

والحقيقة أنه يجب التأكيد مرة أخرى أن الاحتجاج بأخبار من أدخلهم ابن حبان في كتابه (الثقات) ليس على الإطلاق، بل هو مشروط بالشروط التي ذكرها في مقدمة (الثقات) وسبق بيانها في أول المبحث، بدليل أنه يُزَكِّي بعضهم ويسكُّت عن بعضهم ويتكلم في بعضهم - كما سبق التمثيل له -، وقد صرح بذلك فقال: «فكلُّ مَنْ ذَكَرْتُهُ فِي كِتَابِي هَذَا إِذَا تَعَرَّى خَبْرُهُ عَنِ الْخِصَالِ الْخَمْسِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فَهُوَ عَدْلٌ يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِخَبْرِهِ»<sup>(١)</sup>.

ولم يمنعه أن يذكر في (الثقات) مَنْ لَهُ أخطاء كثيرة ما لم يغلب خطؤه على صوابه، - كما بينت - فهو إذن يُؤْتَمُّه فيما وافق فيه الثقات ويضعفه في غير ذلك، وربما هذا الذي دفعه لأن يذكر الرجل الواحد في الثقات والضعفاء معاً، فتعته مَنْ لم يلحظ هذا الملحظ بالتناقض والغفلة. في حين أن المتأمل في بعض من ذكرهم ابن حبان في (الثقات) و(المجروحين) معاً يجدهم على أنواع:

أ- منهم من نبه في (المجروحين) أنه لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات، وهذا لا حرج فيه، فما وافق فيه الثقات جارٍ على شرطه في (الثقات) أنه يحتج بخبره ما لم يكن منكراً إلى بقية الشروط الخمسة وما لم يغلب خطؤه على صوابه، ومثاله:

سعيد بن خالد بن أبي الطويل ذكره في (الثقات)<sup>(٢)</sup> فقال: سعيد بن خالد بن أبي الطويل يروي عن أنس بن مالك روى عنه محمد بن شعيب بن شابور. وذكره في (المجروحين)<sup>(٣)</sup> فقال: «يروى عن أنس بن مالك ما لا يتابع عليه، لا يحلُّ الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من الروايات»<sup>(٤)</sup>.

ب- ومنهم من ذكرهم في (الثقات)، ونبه أن رواية فلان عنه أو حديث كذا له غير مقبول، ثم ذكرهم في (المجروحين) من رواية فلان هذا عنه أو حديث كذا له، أو نعته في (الثقات) بالخطأ، ثم فصل هذا الخطأ له في (المجروحين)، وهذا لا تناقض فيه، مثال ذلك:

سهل بن معاذ بن أنس الجهني، ذكره في (الثقات)<sup>(٥)</sup> فقال: لا يُعْتَبَرُ حديثه ما كان من رواية زبَّان بن فائد عنه. ثم ذكره في (المجروحين)<sup>(٦)</sup> فقال: «منكر الحديث جداً، فلست أدري

١- الثقات ١/١٣.

٢- ٢٨٩/٤-٢٩٠.

٣- ١/٣٩٨.

٤- وكذلك: رزيق أبو عبد الله الألهاني الشامي (الثقات ٤/٢٢٩، والمجروحين ١/٢٧٦)، وسعيد بن واصل الجرشي (الثقات ٨/٢٦٦، والمجروحين ١/٤٠٨)، وركين بن عبد الأعلى الضبي (الثقات ٦/٢٠٨، والمجروحين ١/٢٨٠).

٥- ٤/٣٢١.

٦- ١/٤٤١.

أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبّان بن فائد»، وأكد في (مشاهير علماء الأمصار)<sup>(١)</sup> له أن التخليط جاء من زبّان بن فائد لا منه، فقال: «كان ثبّناً، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبّان بن فائد.

«وكذلك محمد بن عامر بن رشيد بن خباب الرملي، ذكره في (الثقات)<sup>(٢)</sup> فقال: «لم أر في حديثه ممّا في القلب منه شيء إلا حديثاً واحداً...» وذكره. ثم ذكره في (المجروحين)<sup>(٣)</sup> وذكر له نفس الحديث.

وكذلك روح بن عطاء بن أبي ميمونة من أهل البصرة، ذكره في (الثقات)<sup>(٤)</sup> فقال: «يخطئ». ثم ذكره في (المجروحين)<sup>(٥)</sup> وفصل خطأه فقال: «كان يخطئ ويهم كثيراً حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»، وقال عنه في (مشاهير علماء الأمصار)<sup>(٦)</sup>: «كان رديء الحفظ، ربما وهم في الشيء بعد الشيء»<sup>(٧)</sup>.

ج- ومنهم من ذكرهم في (الثقات)، ثم جرّحهم في (المجروحين) جرّحاً مفسّراً، فهنا يُقدّم الجرح، وربما لم يرفع اسمه من (الثقات) من أجل اعتبار حاله: فإن وُجد له خبر موافق للثقات قبل منه ذلك الخبر، ما لم يغلب خطؤه على صوابه، ولا غضاضة عليه في ذلك؛ لأنه اشترط أن يتعرّى خبر من يذكره في الثقات عن خمس خصال ومنها النكارة، ومثال هذا:

سعيد التّمّار، ذكره في (الثقات)<sup>(٨)</sup> فقال: سعيد التّمّار يروي عن أنس بن مالك روى عنه مروان بن نهيك. ثم ذكره في (المجروحين)<sup>(٩)</sup> فقال: «قليل الحديث، منكر الرواية، يروي عن أنس ما لا أصل له»<sup>(١٠)</sup>.

١- رقم ٩٣٤.

٢- ٩٦/٩.

٣- ٣٢٢/٢.

٤- ٣٠٥/٦.

٥- ٣٧٥، ٣٧٤/١.

٦- رقم ١٢٣٤.

٧- ونحو هذا الأخير: حبة بن جوين العرني (الثقات ١٨٢/٤، والمجروحين ٢٦٤/١)، وزباد بن عبد الله النميري (الثقات ٢٥٦/٤، والمجروحين ٣٠٤/١)، وعمران العمي عن أنس (الثقات ٢٢٤/٥، والمجروحين ١٢٢/٢)، والحسن بن عطية العوفي (الثقات ١٧٠/٦، والمجروحين ٢٢٨/١)، والحكم بن مصعب القرشي (الثقات ١٨٧/٦، والمجروحين ٢٤٤/١)، ومحمد بن ذكوان السّمان (الثقات ٤١٧/٧، والمجروحين ٢٦٢/٢)، وحمام بن قيراط (الثقات ٢٠٦/٨، والمجروحين ٢٦٢/٢)، ومحمد بن الحسن الأسدي (الثقات ٧٨/٩، والمجروحين ٢٧٧/٢)، ووهب بن راشد (الثقات ٢٢٨/٩، والمجروحين ٧٥/٢).

٨- ٢٩٠/٤.

٩- ٣٩٨، ٣٩٧/١.

١٠- وكذلك: نافع أبو غالب الخياط (الثقات ٤٧١/٥، والمجروحين ٤٠٤، ٤٠٣/٢)، وعبد الصمد بن جابر الضبي (الثقات ٤١٤/٨،

وبعد أن يسر الله إتمام هذا البحث وقع بين يديّ جواب الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ). على سؤال تلميذه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) حول قبول ما انفرد به ابن حبان من التوثيق، فكان خلاصته أنه:

- إن كان من وثّقه ابن حبان روى عنه اثنان ولم نجد لغيره فيه جرحاً فهو ممن يحتج به.
- وإن كان من وثّقه لا يُعرف له إلا راو واحد، فقد ذكر ابن القطان (ت ٦٢٨ هـ) في كتاب (بيان الوهم والإيهام) أن من لم يرو عنه إلا واحد ووُثِّق فإنه تزول جهالته بذلك. وذكر ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) أن من لم يرو عنه إلا واحد وكان معروفاً في غير حمل العلم كالنجدة والشجاعة والزهد احتج به؛ إشارة من العراقي أن لقبوله وجهاً.
- وحول تعارض توثيق ابن حبان بتجهيل أبي حاتم الرازي (ت ٢٧٠ هـ) لمن وثّقه، قال العراقي: من عرف حال الراوي بالثقة مقدّم على من جهل حاله؛ لأن من عرف معه زيادة علم<sup>(١)</sup>.

وبغض النظر عما ذكره العراقي، وما قد يثيره من تساؤلات ومناقشات، إلا أنه وكلّ ما أسلفته يشير إلى أن توثيق ابن حبان لا يطرح جملة واحدة بدعوى تساهله، بل يُنظر فيه ويتأمل على ما سبق بيانه، والله تعالى أعلم.

## خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات

### النتائج

- مما سبق نستنتج ما أسلفته في ملخص البحث:
- صحيح أن ابن حبان خالف الجمهور بتوثيق المجاهيل الذين لم يعرف فيهم جرح وتعديل، لكنه لم يقبل حديثهم بإطلاق، بل بضوابط وشروط.
  - أن الجمهور وإن لم يُصرّحوا بما ذهب إليه ابن حبان إلا أن عملهم موافق لقوله في التابعين وأتباعهم الذين اشتهرت الرواية عنهم (مجهول الحال)، ومن الملاحظ أن جُلّ من وثّقه من المجاهيل هم من هاتين الطبقتين، على توسع منه فيمن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد عنه (مجهول العين).
  - أن ابن حبان اعتمد الاعتبار وسبّر مرويات الرواة، ودعا مطالعي كتابه إلى الاعتبار أيضاً؛ من خلال البحث في توفر الشروط التي اشترطها لقبول رواية من ذكره في الثقات،

= والمجروحين ٢/١٣٤)، ودهم بن قران العُكلي اليمامي (الثقات ٦/٢٩٣، والمجروحين ١/٣٦١)، ومحمد بن الحسن الأسدي (الثقات ٩/٧٨، والمجروحين ٢/٢٨٩، ٢٨٩).

١- ينظر أجوبة العراقي ص ١٣٦، ١٤١.

فينبغي على من يقبل توثيقه أو يردّه أن يكون على معرفة واسعة بالرجال ورواياتهم، حتى يأخذ ما وافق الثقات وي طرح ما خالفهم.

- أن مَنْ ذكّرهم ابن حبان في الثقات ليسوا في رتبة واحدة: فمنهم من زكّاهم، ومنهم من سكت عنهم، ومنهم من تكلم فيهم، كل ذلك على درجات شتى في التزكية والجرح، فيجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار.

ومما يؤخذ على ابن حبان:

- إدخاله مجهولي العين في (الثقات)، وعدم اقتصاره على مجهولي الحال الذين اشتهرت الرواية عنهم.

- إدخاله في (الثقات) المجاهيل ممن بعد طبقة التابعين وأتباعهم.

- توسّعه في شرط الصحيح. على ما سبق بيانه في فقره (تساهله في ضبط الراوي) وإن كان كثيرٌ مما أدخله فيه هو من قبيل المقبول عند الجمهور.

هذه بعض الخطوط العريضة في هذا الموضوع، وربما يحتاج الأمر إلى مزيد من الاستقراء والتتبع لكل ما ذكره ابن حبان في كتبه (الثقات) و(المجروحين) و(مشاهير علماء الأمصار) وكذلك الصحيح، مما يصلح بأن يكون رسالة جامعية.

## التوصيات

١. وجوب الاستيثاق من النصوص المنقولة من شبكة الإنترنت، والتنبّه إلى ما قد يقع فيها من اجتزاء للعبارات على وجه مخلٍّ بالمعاني، فمثلاً عندما كنت أبحث عما قيل حول ابن حبان وجدت في بعض الملتقيات الشهيرة حواراً حول توثيق ابن حبان للمجاهيل، وذكر أكثر من واحد من الباحثين في هذه المسألة قولَ ابن الصلاح في ابن حبان: «غَلَطَ الغَلَطُ الفاحش»، بما يُفهم منه أن ابن حبان غلط الغلط الفاحش بتوثيقه للمجاهيل، ولمّا رجعت إلى قول ابن الصلاح هذا في (طبقات الشافعية) له تبين أنه انتقده في بعض استباطاته الفقهية التي ترجم لها في صحيحه، فقال: «سلك مسلك شيخه ابن خزيمة في استباط فقه الحديث ونكته، وربما غلط في تصرفه الغلط الفاحش على ما وجدته».

٢. سبقت الإشارة إلى أنّ مَنْ ذكّرهم ابن حبان في كتابه (الثقات) ليسوا في رتبة واحدة، وأنه ذكّر ضوابط لقبول أحاديث مَنْ أدخلهم من المجاهيل في (الثقات)، فحبّذا لو صنّف هؤلاء تبعاً لدرجاتهم، ولو ميّزت أحاديث المجاهيل طبقاً للمعايير المقبولة عنده؛ إنصافاً لذلك الإمام، وبتاً لهذه القضية التي رُدّ من أجلها جملة من الأحاديث.